

2387

من وزير المالية
إلى

الموضوع : طلب توضيحات جبائية

المرجع : مكتبكم بتاريخ 14 جوان و26 جويلية 2016

لقد ذكرتم بمقتضى مكتوبيكم المشار إليهما بالمرجع أعلاه أنّ شركة مقيمة بهونغ كونغ لها فرع بتونس وناشطة في مجال الاتصالات أبرمت عقودا مع شركات تونسية تقوم بموجيها بتزويدها بتجهيزات وبادء خدمات تركيز التجهيزات المذكورة والمراقبة والصيانة المتعلقة بها مبيّنين أنّ العقود تم إبرامها مباشرة مع الشركة المقيمة بهونغ كونغ وأنّ الفرع التونسي لا يمثل طرفا في العقود المذكورة.

كما ذكرتم أنّ مدة تنفيذ العقود تتراوح بين 3 و 5 سنوات وأنّ الشركة المقيمة بهونغ كونغ تكفلت فقط بتوفير التجهيزات وفوترة مقابلها مباشرة من هونغ كونغ في حين تكفل الفرع التونسي بإداء الخدمات موضوع العقود والمتمثلة في التركيز والمراقبة والصيانة وقام بفوترة مقابلها بالدينار التونسي. وطلبتم بالتالي معرفة مدى مطابقة هذا التمشي للتشريع الجبائي الجاري به العمل.

جوابا، يشرفني إعلامكم بما يلي:

1. بالنسبة إلى عمليات تركيز التجهيزات والمراقبة والصيانة المتعلقة بها

باعتبار أنّ العقود موضوع مكتوبكم مبرمة بين الشركات التونسية والشركة المقيمة بهونغ كونغ وباعتبار أنّ الخدمات موضوع العقود المذكورة والمتمثلة في تركيز التجهيزات والمراقبة والصيانة المتعلقة بها، ستسديها الشركة الفرعية بتونس التابعة للشركة المقيمة بهونغ كونغ، فإنّ الشركة المقيمة بهونغ كونغ تعتبر هي المنجزة للصفحة.

وعليه، وفي غياب اتفاقية لتفادي الازدواج الضريبي، تعتبر الشركة المقيمة بهونغ كونغ المذكورة أنّها تنشط في تونس في إطار منشأة دائمة وذلك حتّى في صورة تكليفها الفرع بتونس بانجاز الخدمات المذكورة أعلاه. وتخضع بالتالي لكلّ الواجبات المحاسبية والجبائية الجاري بها العمل بتونس خاصة منها إيداع تصريح بالوجود ودفع الضريبة على الشركات بعنوان الأرباح التي تفرزها المحاسبة الممسوكة في الغرض بنسبة 25%.

هذا، وتخضع المبالغ الراجعة للمنشأة الدائمة مقابل عمليات التركيز والمراقبة والصيانة والتي تساوي أو تفوق 1,000 دينار باعتبار الأداء على القيمة المضافة للخصم من المورد بنسبة 1.5% وذلك طبقاً لأحكام الفصل 52 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات.

مع العلم أنّ فوترة مقابل خدمات التركيز والمراقبة والصيانة المذكورة للشركات التونسية المنتفعة بها، يجب أن تتم من قبل المنشأة الدائمة بتونس ولا يمكن أن تتم من قبل الشركة الفرع لها بتونس. كما أنّ تحويل المبالغ إلى الخارج يجب أن يتم عن طريق المنشأة الدائمة التونسية.

2. بالنسبة إلى عملية توريد التجهيزات

إذا تمت عمليات توريد التجهيزات مباشرة من الخارج باسم الشركات التونسية موضوع مکتوبکم وفي صورة فوترتها من قبل الشركة الأم المقيمة بهونغ كونغ، فإن الأرباح الناتجة عن المبالغ المذكورة لا تخضع للضريبة بتونس كما لا تخضع لأي خصم من المورد.

وتقبلوا، سيدي، فائق عبارات الاحترام.

والسلام
عن وزير المالية وتفويض منه
الإمامة: سهام بوشيري حامية